الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/9

Distr.: General
5 May 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة عشرة

أولان باتور، منغوليا، 17–28 آب/أغسطس 2026

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

الأطر السياساتية والمسائل المواضيعية

متابعة الأطر السياساتية والمسائل المواضيعية: المنظور الجنساني وحيازة الأراضي والعواصف الرملية والترابية

مذكّرة من الأمانة

موجز

تأتي هذه المذكرة استجابة للطلبات الموجهة إلى الأمانة في المقررات 25/م أ–16 و28/م أ–16 و27/م أ–16، التي دعت إلى تقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة بشأن ما تحقق من تقدم. ويسلط هذا التقرير الضوء على الأنشطة التي أنجزتها الأمانة والآلية العالمية منذ الدورة السادسة عشرة من دورات مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالأطر السياساتية المتعلقة بالمنظور الجنساني وحيازة الأراضي والعواصف الرملية والترابية. ويأتي دمج هذه الأطر السياساتية الثلاثة في وثيقة واحدة نتيجة خفض الميزانية الذي طال مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدّمة 3

ثانياً – المنظور الجنساني 3

ألف – خطة العمل الجنسانية لاتفاقية مكافحة التصحر وخارطة الطريق الخاصة بها 3

باء – بناء القدرات 4

جيم – تكافؤ الجنسين 5

دال – خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 5

هاء – التجمع المعني بالمسائل الجنسانية 6

واو – المؤشرات الجنسانية 7

ثالثاً – حيازة الأراضي 7

ألف – مجموعة أدوات حيازة الأراضي 7

باء – مبادرة اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن حيازة الأراضي 8

جيم – حقوق المرأة في ملكية الأراضي 9

دال – مؤشرات حيازة الأراضي ومجموعات بياناتها 9

رابعاً – العواصف الرملية والترابية 10

ألف – ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية 10

باء – مجموعة الأدوات الخاصة بالعواصف الرملية والترابية 10

جيم – المبادرة العالمية للتنفيذ الخاصة بإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية[0] 11

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات 12

أولاً- مقدّمة

1- طلبت القرارات 25/م أ-16 و28/م أ-16 و27/م أ-16 إلى الأمانة والآلية العالمية تقديم تقرير عمّا تحقق من تقدم في تنفيذ هذه القرارات إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة. فمسائل نوع الجنس وحيازة الأراضي والعواصف الرملية والترابية مسائل سياسية بالغة الأهمية يتعين على جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر) معالجتها حتى تضمن مزيداً من الفعالية في تنفيذ الاتفاقية. فالمساواة بين الجنسين وضمان حيازة الأراضي والإدارة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة شروط لا بد من توفُّرها لكي يتسنى لجميع الأطراف المعنية أن تساهم تماماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تطبيق ممارسات إدارة الأراضي والمياه إدارة مستدامة على نطاق أوسع وتحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030.

ثانياً- المنظور الجنساني

ألف- خطة العمل الجنسانية لاتفاقية مكافحة التصحر وخارطة الطريق الخاصة بها

2- شكّلت خطة العمل الجنسانية، منذ اعتمادها في الدورة الثالثة عشرة من دورات مؤتمر الأطراف، دليلاً إرشادياً في تنفيذ أنشطة الاتفاقية المتعلقة بالمنظور الجنساني. وتضع خارطة الطريق الخاصة بخطة العمل الجنسانية، التي حظيت بالموافقة في مؤتمر الأطراف الخامس عشر، جدولاً زمنياً لأنشطة بعينها وتدابير ملموسة يتعين على جميع أصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر اتخاذها. وبالتعاون مع اتفاقيات ريو الأخرى واتفاقيات ومنظمات دولية أخرى ذات صلة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تواصل الأمانة والآلية العالمية دعم تنفيذ خطة العمل الجنسانية وخارطة الطريق الخاصة بها، بما فيها الدعوة إلى الاعتراف بحقوق المرأة في ملكية الأراضي وتحسينها.

3- واستضافت الأمانة حلقة عمل نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تموز/يوليه 2025، شاركت فيها أمانات اتفاقيات ريو الثلاث. وكان موضوعها هو «التآزر المراعي للمنظور الجنساني عبر اتفاقيات ريو»، وهدفت إلى استكشاف سبل مواءمة خطة العمل الجنسانية الخاصة بكل منها مع الخطط الأخرى وإلى زيادة التعاون على تعزيز المساواة بين الجنسين عبر جداول الأعمال المتعلقة بالمناخ والأراضي والتنوع البيولوجي[(1)]. وقد شكّلت حلقة العمل هذه خطوة مهمة نحو تعميق أشكال التآزر المراعية للمنظور الجنساني فيما بين اتفاقيات ريو. وشدّد المشاركون على ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة طويلة الأمد وعلى إنشاء فضاء للتواصل المستمر، من ضمنه قنوات اتصال لضمان المساءلة ومتابعة تنفيذ الالتزامات. وقد ينطوي ذلك على وضع خارطة طريق بالفرص والأنشطة على المديين القصير والطويل.

4- واختُتمت في عام 2025 المرحلة الثانية من مشروع الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد التابع لاتفاقية مكافحة التصحر، التي كانت تحت عنوان "إدارة الأراضي إدارة مستدامة ومراعية للمنظور الجنساني". وقد طوّر المشروع وصقَل أداة تقييمٍ لإدارة الأراضي إدارة مستدامة ومراعية للمنظور الجنساني، بهدف تحديد الثغرات وتوسيع نطاق ممارسات ونهج إدارة الأراضي إدارة مستدامة تعود بالنفع على النساء والرجال على حد سواء[(2)]. وفي إطار هذه المرحلة الثانية، أدمج المشروع أداة إدارة الأراضي

(1) https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/11/gender-responsive-synergies-across-the-rio-conventions-multi-stakeholder-perspectives.

(2) https://wocat.net/en/projects-and-countries/projects/gender/.

إدارة مستدامة ومراعية للمنظور الجنساني في قاعدة البيانات العالمية لإدارة الأراضي إدارة مستدامة، مما أتاح إجراء تقييم عبر الإنترنت لممارسات إدارة الأراضي إدارة مستدامة وتبيُّن الحلول المراعية للمنظور الجنساني[3]. وتدعم المنصة عملية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها وتبادلها بشكل منسق، بهدف الاستنارة بها في عملية صنع القرار بشأن إدارة الأراضي والقدرة على التكيف مع الجفاف، كما أنها تفسح مجالاً للحوار بشأن المسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالأراضي. وتتألف الأداة من استبيانٍ مخصص ونموذج لنشر المدخلات والاطّلاع عليها وتقريرٍ موجز يُنشأ تلقائياً. وفضلاً عن ذلك، صدر عدد من الأدلة الإرشادية لدعم تطبيق هذه الأداة وإعمالها في سياقات المشاريع والبرامج[4].

5- ومن أجل سد الثغرات التي لا تزال قائمة في فهم الأبعاد الجنسانية للعواصف الرملية والترابية – بما في ذلك العوامل المحركة لها وآثارها المتباينة وممارسات التكيف – تولّى فريق من طلاب جامعة الأمم المتحدة إنجاز مشروع بحثي لدراسة المدى تحت إشراف الأمانة. وتتماشى هذه المبادرة مع خارطة الطريق الخاصة بخطة العمل الجنسانية التي تستدعي إجراء أبحاث قائمة على الأدلة وذات صلة بالسياسة العامة لأجل تعزيز قاعدة البيانات الجنسانية الأساسية والاستنارة بها في صنع القرار. وقد قيّم طلاب جامعة الأمم المتحدة البيانات المتوفرة ووضعوا ثلاث دراسات حالة وطنية توضيحية تخص أستراليا ومصر ومالي. وعُرضت النتائج خلال إحدى جلسات التجمع المعني بالمسائل الجنسانية في إطار الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، حيث حُددت الثغرات الرئيسية في البيانات والمجالات ذات الأولوية التي تستدعي مزيداً من التحليل، ووُضع الأساس لإجراء دراسة أشمل للأبعاد الجنسانية في العواصف الرملية والترابية للاستنارة بها في وضع السياسات وتنفيذها مستقبلاً في إطار الاتفاقية.

باء- بناء القدرات

6- نُفذت عدة أنشطة لبناء القدرات في مجال النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع التركيز على مواضيع من قبيل المنظور الجنساني والاستعادة والفجوات بين الجنسين في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والحلول التي تقودها نساء لتعزيز القدرة على الصمود أمام الجفاف[5]. ومن جملة الفئات المستهدفة في جلسات بناء القدرات هذه جهات الوصل الوطنية وموظفو اتفاقية مكافحة التصحر والمتدربون فيها، فضلاً عن منظمات من المجتمع المدني وجهات معنية أخرى.

7- وبالتعاون مع منصة وِيكان "WeCaN" لتمكين المرأة في المناطق الجافة، نظمت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر حدثاً تمحور حول تخطيط إدارة الأراضي المراعي للمنظور الجنساني خلال حلقة العمل الإقليمية بشأن برنامج تقييم تأثير المناظر الطبيعية المستدامة في المناطق الجافة، التي عُقدت في مابوتو، موزمبيق، في إطار عملية التمويل السابعة لمرفق البيئة العالمية. ويهدف برنامج تقييم تأثير المناظر الطبيعية المستدامة في المناطق الجافة إلى تجنب تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات في النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، وإلى الحد من هذه الظواهر وإعادة الحال إلى ما كان عليه بتعزيز الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية الإنتاجية، بما فيها الأراضي الزراعية والمساحات الحرجية المتبقية معاً[6].

(3) https://wocat.net/en/database/list/?type=gender.

(4) https://wocat.net/en/wocat-media-library/gender-responsive-slm-tool-how-to-guides/.

(5) https://www.unccd.int/resources/publications/women-led-solutions-drought-resilience.

(6) https://www.fao.org/in-action/dryland-sustainable-landscapes/news-and-events/news-detail/women-led-solutions-for-drought-resilience/en.

جيم- تكافؤ الجنسين

8- صدرت دراسة تحليلية بعنوان «رصد مستويات تكافؤ الجنسين في إطار اتفاقية مكافحة التصحر» بمناسبة انعقاد الدورة السادسة عشرة من دورات مؤتمر الأطراف، وقد رسمت هذه الدراسة خطاً أساسياً لرصد تكافؤ الجنسين من جميع جوانب الاتفاقية، بما في ذلك في هيئاتها ومؤسساتها الفرعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تكافؤ الجنسين عبر هياكل اتفاقية مكافحة التصحر لم يتحقق بعد، مع ملاحظة أن هناك تمثيلاً قوياً في مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ومكتب مؤتمر الأطراف ومنصة التفاعل بين العلوم والسياسات والأمانة[7].

9- وفي عام 2025، قدمت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي أول مساهمة طوعية رُصدت على وجه التحديد لتعزيز تكافؤ الجنسين، فأتاحت بذلك مشاركة مندوبات في الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وفي إطار صندوق المندوبات التابع لاتفاقية مكافحة التصحر، شاركت أربع عشرة مندوبة في دورة تدريبية حضورية حول التفاوض استغرقت يومين في مدينة بنما قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وقد عزّزت هذه الدورة التدريبية، التي نظمها مركز المفاوضات المتعددة الأطراف باللغة الإنكليزية مع توفير الترجمة الفورية إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية، قدرة المندوبين على التعاطي بفعالية في المفاوضات المتعددة الأطراف وفي عمليات صنع القرار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد استندت هذه الدورة إلى دورة افتراضية سابقة قدمتها الأمانة حول ولاية الاتفاقية وإجراءاتها. وباتّباع نهج منظّم وموجّه نحو الممارسة العملية، انتقل المشاركون من مرحلة تحديد العوائق – مثل القيود اللغوية وتعقيد الإجراءات – إلى مرحلة تطبيق استراتيجيات التفاوض والتيسير، بما فيها بناء التحالفات وإدارة المقايضات ورئاسة الجلسات في جو من الحياد والإنصاف. وشدّد المشاركون على ما لاستمرار صندوق المندوبات باعتباره منصة لإنماء القدرات باستمرار من أهمية بالنسبة لضمان إيصال أصوات النساء وتمثيلهن في محافل التفاوض.

10- وقدمت مبادرة تكميلية من الاتحاد الأوروبي، تسمَّى "مشروع المفاوضات النسائية"، خدمات بناء القدرات التفاوضية ودعم السفر لخمس عشرة مفاوِضة أخرى من مفاوِضات اتفاقية مكافحة التصحر. فساهمت هذه الجهود مجتمعة في تحقيق تحسن ملحوظ في التوازن بين الجنسين خلال الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، حيث كاد أن يتحقق التكافؤ في العدد بين المندوبين والمندوبات. وتُظهر هذه النتائج أن من شأن الاستثمارات المحددة الهدف والاستراتيجية – على تواضعها نسبياً – أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق تكافؤ الجنسين في سياق اتفاقية مكافحة التصحر. وسيتطلب الحفاظ على هذه المكاسب أن تستمر المساهمات والالتزامات بضمان قيادة المرأة ومشاركتها الهادفة في عمليات صنع القرار بموجب الاتفاقية.

دال- خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

11- قُدّم أحدث تقرير عن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لأغراض اتفاقية مكافحة التصحر برسم دورة الإبلاغ لعام 2024. وحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حصل أداء اتفاقية مكافحة التصحر على تقييم أعلى من المتوسط مقارنةً بكل من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة برمّتها،[8] حيث استوفت الاتفاقية أو فاقتْ شروط ثلاثة عشر

(7) https://www.unccd.int/resources/reports/monitoring-gender-parity-levels-across-unccd.

(8) https://www.unwomen.org/sites/default/files/2025-12/2024-unccd-swap-2-reporting-results-en.pdf.

مؤشراً، من أصل سبعة عشر مؤشراً مطبَّقاً. وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقية مكافحة التصحر على إعطاء الأولوية للعمل المتعلق بمؤشر تخصيص الموارد المالية، فضلاً عن المؤشرات الثلاثة التي صُنفت على أنها «تقترب من استيفاء الشروط»: تتبُّع الموارد المالية والمساواة بين الجنسين في التمثيل والاتساق. وانتهت الأمانة من إعداد التقرير عن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2025 وقدمته في نيسان/أبريل 2026.

هاء- التجمع المعني بالمسائل الجنسانية

1- افتتاح الدورة السادسة عشرة من دورات مؤتمر الأطراف

12- تماشياً مع خارطة الطريق الخاصة بخطة العمل الجنسانية، عقدت الأمانة ثلاث جلسات للتجمع المعني بالشؤون الجنسانية أثناء انعقاد الدورة السادسة عشرة من دورات مؤتمر الأطراف في الرياض. وأعقبت هذا الحدث الرفيع المستوى، الذي ترأسته السيدة تاريا هالونن، سفيرة اتفاقية مكافحة التصحر المعنية بالأراضي ورئيسة فنلندا السابقة، جلستان موضوعيتان ركزتا على: (1) البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بالتصحر والتدهور والجفاف؛ (2) حلول التكيف مع الجفاف التي تقودها نساء. وتم التشديد في هذه الجلسات على كيفية تحسين قياس مساهمات النساء في مكافحة الجفاف وزيادة ما تجده هذه المساهمات من تقدير وعلى الدفع بعجلة استعادة الأراضي وتعزيز نُظم الأراضي والأغذية المستدامة والمساهمة من ثم في تنفيذ خطة العمل الجنسانية وخارطة الطريق الخاصة بها. وجمعت هذه الجلسات أكثر من 540 مشاركاً، من بينهم مندوبو أحزاب وطنية وممثلو منظمات دولية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومجموعات الشباب[(9)].

2- الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

13- خلال الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في مدينة بنما، عقدت الأمانة جلستين للتجمع المعني بالمسائل الجنسانية. ففي الجلسة الأولى، تحت عنوان «القيادة ورؤى العالم لدى نساء الشعوب الأصلية من أجل إدارة الأراضي إدارة مستدامة»، سُلّط الضوء على المساهمات الحيوية لنساء الشعوب الأصلية في رعاية الأراضي بالاستناد إلى المعارف التقليدية والابتكار العلمي معا، كما أُفسح لهن المجال للتفكير ملياً في دورهن القيادي في تنفيذ الاتفاقية. وفي الجلسة الثانية، بعنوان «الأبعاد الجنسانية للعواصف الرملية والترابية»، استُند إلى التجارب القطرية لتوضيح كيف يتباين تأثُّر النساء والرجال والفتيات والفتيان بالعواصف الرملية والترابية، وكيف تتباين طُرق تصدِّيهم لها، وبُحثت سبل معالجة الثغرات في البيانات وسبل ترسيخ التحليلات المراعية للمنظور الجنساني.

14- وخلال مناقشات الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، أكدت الدول الأطراف وممثلو المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مجدداً على أهمية "التجمع المعني بالمسائل الجنسانية" باعتباره منصة تدعم تنفيذ خطة العمل الجنسانية وخارطة الطريق الخاصة بها. وأكدوا على ما لضمان أمن حيازة الأراضي والإنصاف في الحصول على الأراضي والموارد من أهمية في التصدي بفعالية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وللعواصف الرملية والترابية وفي تحقيق الغايات المحددة لتحييد أثر تدهور الأراضي. وشدّد المشاركون كذلك على الدور المحوري الذي تضطلع به منظومات المعارف لدى نساء الشعوب الأصلية، وعلى ضرورة اتخاذ القرارات على نحو لا يُقصِي أحداً، فضلاً عن

(9) https://www.unccd.int/sites/default/files/2025-02/2424286E.pdf.

أهمية تعزيز البيانات المراعية للمنظور الجنساني ودمج المعارف التقليدية والعلمية بما يزيد القدرة على الصمود ويدعم تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً[10].

واو- المؤشرات الجنسانية

15- يمكن البدء في العمل على وضع المؤشرات الخاصة بالإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر لما بعد عام 2030، ومن ضِمنه بحث المؤشرات الخاصة بالمنظور الجنساني بمجرّد تحديد أهم عناصر ذلك الإطار. وللاطّلاع على آخر مستجدات مؤشرات الحيازة ذات الصلة بنوع الجنس، انظر القسم الثالث (د) أدناه بشأن مؤشرات الحيازة ومجموعات البيانات.

ثالثاً- حيازة الأراضي

16- استجابةً للطلبات الواردة في المقرر 28/م أ-16، وضعت الأمانة مجموعة أدوات حيازة الأراضي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وشركائها، ومن المقرر نشرها قبل انعقاد الدورة السابعة عشرة من دورات مؤتمر الأطراف. والغاية منها أن تتيح للجهات المعنية الاطّلاع بسهولة على جميع الوثائق الرسمية والأدوات العملية والأدلة الفنية والمبادئ التوجيهية للسياسات العامة ونُهج التمويل التي يمكن استخدامها لمساعدة الأطراف فيما تبذله من جهود للاعتراف بالحقوق المشروعة في ملكية الأراضي ولتوثيقها وإنفاذها، لا سيما في سياق أنشطة إدارة الأراضي إدارة مستدامة واستصلاح الأراضي.

ألف- مجموعة أدوات حيازة الأراضي

17- تتألف مجموعة أدوات حيازة الأراضي من ست وحدات: المبادئ والمبادئ التوجيهية؛ والمعرفة والوعي؛ وحقوق المرأة في ملكية الأراضي؛ وآليات التظلم؛ والشؤون المالية والمتابعة؛ وموارد الشركاء. وتتضمن كل وحدة معلومات أساسية وعرضاً للسياق أُعدّوا لأصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر، مع روابط للاطلاع على الوثائق ذات الصلة التي أعدتها الأمانة والآلية العالمية والشركاء، لأجل مساعدة الأطراف في ما تبذله من جهود لزيادة أمن حيازة الأراضي لفائدة مواطنيها[11].

18- وطُلب إلى الأمانة أيضاً إنجاز أنشطة توعوية بشأن آليتي المساءلة والتظلم لدى الوكالات التنفيذية التابعة لمرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بحيازة الأراضي. ويحتوي قسم مخصص من مجموعة الأدوات على ملفات تعريفية لآلية التظلم في كل وكالة تنفيذية فيما يتعلق بحيازة الأراضي، بالإضافة إلى دراسات حالة توثق تطبيقات محددة لهاتين الآليتين. وتتضمن هذه الوحدة أيضاً أكثر من 25 دراسة حالة، وقع عليها الاختيار من بين المساهمات التي قدمها أصحاب المصلحة في مطلع تموز/يوليه 2025، وتسلط الضوء على التجارب الوطنية والإقليمية المتعلقة بآليتي المساءلة والتظلم[12].

(10) https://www.unccd.int/sites/default/files/2026-01/2520637E.pdf.

(11) https://www.unccd.int/land-and-life/land-tenure/toolbox.

(12) https://www.unccd.int/news-stories/notifications/accountability-and-grievance-mechanisms-related-land-tenure-call.

باء- مبادرة اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن حيازة الأراضي

19- بموجب مذكرة تفاهم تم التوقيع عليها مؤخراً، تواصل اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة استكشاف فرص تمويل المشاورات الوطنية بشأن حيازة الأراضي التي تطلب الأطراف عقدَها وفرص تنظيمها وإجرائها. وسيُقدَّم مزيد من الدعم لأربع دول (باراغواي وجنوب السودان وقيرغيزستان وسريلانكا) من خلال المشروع المسمى «معالجة حوكمة حيازة الأراضي والمساواة بين الجنسين في حقوق ملكية الأراضي لأجل تعزيز مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي» (2025-2028)، المموَّل في إطار عملية التمويل الثامنة لمرفق البيئة العالمية وسينفذه ثلاثة شركاء دوليين (التحالف الدولي للأراضي ولانديسا وTMG Research) وشركاء وطنيون. ورهناً بتوافر الموارد، سيكون بمقدور المبادرة المشتركة دعم مزيد من البلدان في تنظيم مشاورات وطنية لإسناد ما تبذله من جهود لأجل دمج قضايا الحيازة في مبادراتها ومشاريعها وبرامجها المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك تقديم بناء القدرات لأغراض إعداد التقارير عن مؤشرات الحيازة.

20- واشتركت اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة في تنظيم حدث جانبي خلال الدورة الثالثة والعشرين من دورات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بهدف تبادل المعارف والخبرات بشأن آليات التظلم وتقديم مدخلات لإعداد مجموعة أدوات حيازة الأراضي وتدابير التوعية ذات الصلة. وتبيّن من المناقشة أنه ينبغي ألا يُنظر إلى آليات التظلم والمساءلة على أنها سبل تصحيحية بعد وقوع الضرر فحسب، وإنما على أنها أيضاً أدوات وقائية من شأنها تحديد المخاطر في وقت مبكر وتعزيز الضمانات وتحسين تصميم المشاريع. ولاحظ المشاركون أنه، رغم ما تحقق من تقدم، لا تزال تعترض الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة – ولا سيما النساء – عوائق مستمرة تحُول دون وصولهم إلى آليات التظلم وحصولهم على جبر ذي معنى. ورحّبوا بمجموعة الأدوات وشدّدوا على ضرورة أن تكون متاحة للجميع وموجَّهة نحو الممارسة العملية.

21- وشاركت اتفاقية مكافحة التصحر في مختلف الأحداث الموازية والمشاورات الرفيعة المستوى خلال المؤتمر الدولي الثاني للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عُقد في كارتاخينا، كولومبيا، في شباط/فبراير 2026. وعلى وجه التحديد، شاركت اتفاقية مكافحة التصحر في تنظيم أحداث موازية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرين (TMG Research والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي) تمحورت حول الزراعة المستدامة والحكم الرشيد وحقوق المرأة في ملكية الأراضي في سياق اتفاقيات ريو. وكان من أهم محاور المؤتمر ضمان حقوق المرأة في ملكية الأراضي والعقارات، والاعتراف بدورها كمستفيدة وقائدة أساسية في التنمية الريفية، وتعزيز العدالة بين الجنسين في الحصول على موارد الأراضي المنتجة[13].

22- وفي نيسان/أبريل 2026، استضافت اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة، لفائدة الأطراف المعنية بالاتفاقية وغيرها من الجهات المعنية، ثلاث ندوات إقليمية عبر الإنترنت حول حيازة الأراضي بهدف عرض مجموعة أدوات حيازة الأراضي، مع التركيز بشكل خاص على آليات التظلم المتعلقة بحيازة الأراضي. وقد ساهمت الحلقات الشبكية في تبادل الخبرات، فضلاً عن عرض آخر مستجدات قواعد بيانات حيازة الأراضي ومؤشراتها وحقوق المرأة في ملكية الأراضي. وتناول الكلمة في مَن تناولها ممثلون عن الوكالات المنفِّذة التابعة لمرفق البيئة العالمية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني[14].

(13) https://www.fao.org/tenure/activities/meetings-events/icarrd20/en/.

(14) https://www.unccd.int/events/other/unccd-fao-regional-webinars-tenure-security.

جيم- حقوق المرأة في ملكية الأراضي

23- في إطار مبادرة حقوق المرأة في ملكية الأراضي التي تقودها مؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ ومؤسسة TMG Research[15]، شاركت الأمانة في تنظيم حلقتي عمل استراتيجيتين حول حقوق المرأة في ملكية الأراضي واتفاقيات ريو، عُقدتا في برلين (2024) ونيروبي (2025). وجمعت كل حلقة عمل حوالي ستِّين من أصحاب المصلحة من أكثر من ثلاثين دولة، بمن فيهم جهات وصل وطنية لاتفاقية مكافحة التصحر وأمانات اتفاقيات ريو وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وقد بحثوا سبل الاستفادة من أوجه التآزر لتعزيز حقوق المرأة في ملكية الأراضي في إطار اتفاقيات ريو بتحديد نقاط الانطلاق الأولى لاتخاذ إجراءات منسقة بهدف زيادة المساواة بين الجنسين في قطاع استخدام الأراضي وتقوية فاعلية المنظمات الشعبية في هذا المسعى. وركّز المشاركون في حلقة العمل على السبل والوسائل الكفيلة بمواءمة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين عبر اتفاقيات ريو وبتعزيز التضامن في مجال التمويل المناخي وبإدماج حقوق المرأة في ملكية الأراضي في جداول الأعمال والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية[16].

دال- مؤشرات حيازة الأراضي ومجموعات بياناتها

24- شاركت الأمانة في الفريق المرجعي التقني الذي نشر *التقرير عن حالة حيازة الأراضي والحوكمة* في شباط/فبراير 2026، وهو المنتج المعرفي الرئيسي لمرصد الأراضي العالمي، المبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالشراكة مع الائتلاف الدولي للأراضي والمركز الفرنسي للبحوث الزراعية من أجل التنمية الدولية[17]. ويعرض هذا التقرير استبصارات جديدة ويقيّم البيانات والتقارير المتعلقة بنظم حيازة الأراضي وبتوزيع الأراضي وأطر الحوكمة وحقوق المرأة في ملكية الأراضي والحقوق العرفية. ويخلص إلى أنه من الممكن رصد حقوق الملكية الشرعية للأراضي والإبلاغ عنها في سياق الاتفاقية.

25- ولدى معظم البلدان، عندما يُنظر إليها مجتمعةً، مجموعات بيانات تتعلق بحيازة الأراضي، سواء أكانت قائمة على السكان أو على المناطق أو على الجغرافية المكانية، وتتنوع هذه المجموعات بين مؤشر الهدف 1-4-2 من أهداف التنمية المستدامة وخريطة حيازة الأراضي الصادرة عن المرصد العالمي للأراضي، وصولاً إلى مبادرات لاندمارك وبريندكس والمصادر الإحصائية الوطنية. وتتوفر حالياً بيانات مؤشر الهدف 1-4-2 من أهداف التنمية المستدامة (أمن حيازة الأراضي المتصوَّر والحائز على الاعتراف القانوني) لأكثر من 60 دولة. كما تتوفر بيانات حسب المساحة تتعلق بالأراضي الخاصة والعامة والعرفية في العديد من البلدان، حيث يسجِّل بعضُها مستويات عالية من التغطية القابلة للتحديد (81-100 في المائة)، في حين تبقى مستويات التغطية في بلدان أخرى عند مستويات أقل (0-20 في المائة). والفريق المرجعي التقني المعني بهذا التقرير، الذي يضم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وشركة TMG Research والائتلاف الدولي للأراضي وLandesa وشركاء آخرين، على أتم الاستعداد لدعم الأطراف حتى في وضع الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر لما بعد عام 2030 وفي ضمان

(15) https://www.tmg-thinktank.com/initiatives/the-womens-land-rights-initiative.

(16) https://assets.ctfassets.net/o4c8rkff7hqs/7EetyqBW7VrtHM4h4ZquyZ/ae460b0ce4f2be4ff f142412246cf14c/Listicle_WLRI.pdf.

(17) https://www.fao.org/tenure/activities/meetings-events/status-of-land-tenure-and-governance-sltg-launch/en/.

قابلية التشـــغيل البيني ما بين التقارير الوطنية المقدمة بموجب اتفاقية مكافحة التصـــحر ومســـتودعات البيانات العالمية.

رابعاً- العواصف الرملية والترابية

ألف- ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية

26- استجابةً للقرار 27/م أ-16، تواصل الأمانة أداء دورها باعتبارها عضواً نشطاً في ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصـف الرملية والترابية، حيث شـاركت في الاجتماع العاشـر للائتلاف الذي عُقد في آذار/مارس 2025 في جنيف. ومنذ ذلك الاجتماع، صـاغت اتفاقية مكافحة التصـحر وأعضـاء آخرون في الائتلاف خطة عمل لعقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصـف الرملية والترابية (2025-2034)، وسـاهمت في إعداد المذكرة المفاهيمية الخاصـة بالحدث الرفيع المسـتوى الذي نظمه رئيس الجمعية العامة بشـــأن العواصـــف الرملية والترابية في 10 تموز/يوليه 2025 في نيويورك تخليداً لليوم الدولي لمكافحة العواصـــف الرملية والترابية في 12 تموز/يوليه 2025، كما أطلقت شـــعار الائتلاف وموقعه الإلكتروني الجديدين[18]. وقدمت اتفاقية مكافحة التصـحر أيضـاً مدخلات لإعداد التقرير السـنوي للأمين العام للأمم المتحدة لعام 2025 بشـــأن مكافحة العواصـــف الرملية والترابية (A/80/265). وعُقد الاجتماع الحادي عشـــر من اجتماعات الائتلاف في تشـــرين الأول/أكتوبر 2025 في بيروت، على هامش منتدى تعزيز التعاون الأقاليمي بشـــأن العواصـــف الرملية والترابية، الذي نظمته اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغرب آسيا. وعُقد الاجتماع الثاني عشر عبر الإنترنت في آذار/مارس 2026.

باء- مجموعة الأدوات الخاصة بالعواصف الرملية والترابية

27- كان التحديث الأخير الذي أُجري على مجموعة أدوات العواصـــف الرملية والترابية جديراً بالملاحظة، حيث اشتمل على مراجعة الوحدة المتعلقة بالكشف عن المصادر (تحديد مصادر العواصف الرملية والترابية ورسم خرائط لها) وإنشاءِ قائمة بالأدوات والتكنولوجيات والممارسات الجيدة لإدارة مصادر العواصـف الرملية والترابية. ومن المتوقع إطلاق هذا التحديث في 12 تموز/يوليه 2026، الذي يصـادف اليوم الدولي لمكافحة العواصف الرملية والترابية[19].

28- وتقدّم وحدة الكشف عن المصادر لمحة عامة عن الأساليب والطرق الشائعة المتّبعة في الكشف عن مصادر العواصف الرملية والترابية كجزء من سير العمل الأساسي. والخرائط الدقيقة والمحدثة عنصر لا غنى عنه في تخطيط وتصميم تدخلات فعالة لإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية؛ ومع ذلك، فإن تحديد مناطق مصادر العواصف الرملية والترابية وتخطيطها قد يكون مسألة حساسة من الناحية السياسية. وفضـلاً عن ذلك، تشكل الطبيعة الديناميكية لمصـادر العواصـف الرملية والترابية تحديات منهجية جسيمة تعيق الكشـف الدقيق عنها في أوانها. ويتعيّن على البلدان والمناطق أن تقرر بنفسـها أيَّ نُهجٍ وأسـاليب الكشف عن المصادر هي الأنسب لسياقها الخاص، وكيفية تحقيق الاستفادة المثلى من النتائج للاستنارة بها في اتخاذ قرارات إدارة مصادر العواصف الرملية والترابية.

29- وأضـيفت إلى وحدة إدارة المصـادر هذه قائمة مزوّدة بخاصـيّةٍ تتيح البحث فيها تضـم الأدوات والتقنيات والممارسـات الجيدة الموثقة التي يمكن اسـتخدامها لتجنب مصـادر العواصـف الرملية والترابية

(18) https://unsdscoalition.org/index.html.

(19) https://www.unccd.int/land-and-life/sand-and-dust-storms/toolbox.

وللحد منها وإدارتها. وصُممت هذه الوحدة على نحو يتيح الوصول البسيط والسهل إلى قاعدة المعرفة التي من شأنها أن تساعد السلطات الوطنية ودون الوطنية، فضلاً عن الجهات المانحة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، بتوفير معلومات عن الممارسات الفعالة في إدارة المصادر حسب السياق.

جيم- المبادرة العالمية للتنفيذ الخاصة بإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية[20]

30- استرشاداً بالقرارين 3/م أ-16 و27/م أ-16، تعمل الآلية العالمية، بالتعاون مع الأمانة والشركاء، على وضع مبادرة عالمية للتنفيذ خاصة بإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية بهدف المساعدة في تحقيق طموح الأطراف أن تعالج مصادرَ العواصف الرملية والترابية البشرية المنشأ وأن تديرها بشكل أفضل وأن تساهم في تنفيذ خطة العمل لعقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية (2025-2034). وستكون المبادرة العالمية للتنفيذ هذه بمثابة حافز للتدخلات الميدانية ولتعبئة الموارد ولإحداث تحول واسع النطاق من أجل إدارة مصادر العواصف الرملية والترابية وآثارها، ومن ثم حماية الناس والنظم الإيكولوجية على جميع المستويات. ويقترح إطار عمل المبادرة العالمية للتنفيذ النهج التالي القائم على أربعة ركائز من أجل اتخاذ إجراءات تركّز على المصادر خلال الفترة 2026-2035:

(أ) الركيزة 1 - الرصد والتقييم المرتكزان على الأراضي: تحويل الرصد من الكشف عن الغبار الجوي إلى تقييم التعرية الريحية للأراضي بواسطة قياسات موحدة في الموقع ومؤشرات هيكلية للنباتات وبيانات استخدام الأراضي ورصد الظروف المناخية (الرياح والرطوبة) ورصد حالة سطح التربة ودمج بيانات صحة الأراضي مع الاستشعار عن بعد ونمذجة انبعاثات الغبار، فضلاً عن استكشاف نُهج جديدة مثل أدوات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي؛

(ب) الركيزة 2 - تثبيت مناطق المصدر واستعادتها: تثبيت الأراضي المغْبِرة باعتماد منهجيات إدارة الأراضي إدارة مستدامة واستخدام المياه القائمة على الأدلة التي تعالج عوامل التحكم الأساسية في التعرية الريحية، كالتربة وبنية الغطاء النباتي وخشونة السطح؛

(ج) الركيزة 3 - التكامل بين العلوم والسياسات من أجل تخفيف المصادر: سد الفجوة ما بين العلوم المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية وبين إدارة الأراضي بإعادة توجيه جهود النمذجة وتحسين التعاون ما بين الأوساط العلمية والأكاديمية المعنية بالتعرية الترابية والريحية، وإنشاء أطر عمل تدعم قرارات الإدارة؛

(د) الركيزة 4 - الاستجابة المنسقة وبناء القدرات: بناء القدرات من أجل تخفيف العواصف الرملية والترابية المركَّز على المصادر بالتعاون والتمويل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وفي مجالات أنظمة الإنذار المبكر المرتبطة بإدارة الأراضي ودمج بيانات الرصد للاستنارة بها في الإدارة التكيفية على جميع المستويات.

31- ومن جملة النتائج المتوقعة من المبادرة العالمية الخاصة بالعواصف الرملية والترابية:

(أ) استعادة البيئة: مناطق مصدر الغبار التي تم تثبيتها مع تحسن صحة التربة، واستعادة بنية الغطاء النباتي وتحسين وظائف الأراضي وانخفاض ملموس في التعرية الريحية وانبعاث الغبار، بدلاً من الاكتفاء بخفض مستويات تركُّزات الغبار في الغلاف الجوي؛

(20) انظر الوثيقة ICCD/CRIC(24)/2.

(ب) المنافع الاقتصادية: تجنب الخسائر السنوية في قطاعات الزراعة والصحة والنقل والطاقة والآثار على الأسر المعيشية والأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية، مع تحقيق عوائد من الاستثمارات في التخفيف استناداً إلى تحليل اقتصادي شامل؛

(ج) الصحة والسلامة: انخفاض ملحوظ في المخاوف الصحية والأعباء الناجمة عن التعرض للغبار بفضل الوقاية المركّزة على المصادر؛

(د) التقدم العلمي: سد الفجوة ما بين نمذجة الغبار والتخفيف من تأثيرات المصادر بتحسين شبكات الرصد، وتمثيل العمليات الأرضية في النماذج تمثيلا أفضل، ووضع أطر عمل تدعم اتخاذ قرارات إدارية قائمة على الأدلة باستخدام مفاهيم إمكانات الأراضي والحالة البيئية.

32- وفي تموز/يوليه 2025، نظمت الجماعة العالمية للتعلم والممارسة التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر، بالتعاون مع الشراكة العالمية للمياه، حصةً افتراضية لتبادل المعارف احتفالاً باليوم الدولي لمكافحة العواصف الرملية والترابية. وجمعت تلك الحصة خبراء وممارسين دوليين بهدف فهم الآثار البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية للعواصف الرملية والترابية فهما أعمق. وتضمنت عروضاً تقنية تناولت رسم خرائط مصادر الغبار وأنظمة التنبؤ وتقييم الأثر، وسلطت الضوء على أهمية التمييز بين أنواع مصادر الغبار وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر وتشجيع استراتيجيات التخفيف والتكيف المعدّة خصيصا. واختُتم تبادل المعارف بمناقشة تفاعلية شدّدت على التعاون عبر الحدود وعلى المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية وعلى الحاجة إلى إجراء تقييمات اقتصادية قُطرية من أجل زيادة القدرة على الصمود وحفز اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على التحديات المرتبطة بالعواصف الرملية والترابية[21].

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

33- قد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في تشجيع الأطراف على تكثيف جهودها لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات سابقة، المتعلقة بأطر السياسات الخاصة بالمنظور الجنساني وحيازة الأراضي والعواصف الرملية والترابية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها في سبيل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وفي سبيل تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذ الاتفاقية.

34- وقد يرغب مؤتمر الأطراف أيضاً في النظر في الطلب إلى الأمانة والآلية العالمية، رهناً بتوفُّر الموارد، أن تواصلا جهودهما من أجل الاستجابة للطلبات الجارية المتعلقة بالأطر السياساتية الثلاثة الواردة في نص القرارات.

(21) https://www.youtube.com/watch?v=sW5eeWbgrkQ.